على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم المجرور على الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا
والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطفة وعلى صيغة المضارع
عطف على قوله فاعل ومن غيره ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا على
فاعل اي واقعا على زنة فاعل وبيان للصيغة من وظايف التصريف ووقع في النحو
استطرادا او ضمنا وصيغته من غيره اي غير مجرد الثلاثي ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع بميم اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة
منه وان كان حرف المضارعة غير مضموم كما في مستخرج واما متق ومتن ففرعان
وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعلل واما
نحو حض فهو محض واشهب فهو مشهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم
لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل نحو مدخل ومستغفر ومثالين
لان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارع وثانيهما
ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر
ايضا نحو متقاتل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط اي باشتراط او بمشروطية او بشرطية
او بوجود شرط معنى احد الزمانين الحال والاستقبال فالجار اما حال او خبر مبتداء
محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس بكذا او الجملة حال او معترضة واضافة المصدر الى
المفعول بمعنى اللام او بيانية او اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادنى ملابسة اي بمعنى
يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع وفيه وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان خلافا للكسائي فانه لم يشترط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتداء او الموصوف
او الموصول او ذو الحال او الهمزة او ما يتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى
صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام والنفي خلافا للاخفش

والكوفيين

والكوفيين فكانهم اعتبروا نفس الشبه فان الفاء للتفسير او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل
للماضي اي للزمان الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة معنى حاله اي ذات
معنى او معنوية او وزانى اي وجبت الاضافة في المعنى او تمييز اي وجب معنى الاضافة او من حيث
المعنى خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي او وجوبا مخالفا فالكسائي مخالف او
مخالف ولكل وجه فانه يعمل اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة
عنده معنوية فانه لا يعتبر عروض المضي ويقيس على ذي اللام مطلقا ويتمسك بجواز زيد
معطي بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما كما ذكر
في المتن ونحو ظانا ان زيد امس ذاهبا اما ان يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار
او يجعله من خصايص افعال القلوب وان كان تامة اي وجد او ناقصة والخبر محذوف كان
له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على
تقدير انه لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا
لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمولا لاسم الفاعل وعلى تقدير
التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك
ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل
على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى
الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان فبفعل اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر
وفي الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكورة مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابع
لا يضاف اليه او معمول الفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد
معطي عمرو وامس درهما اي اعطاه درهما ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
للزوم الاقتصار اللهم ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصايصها فان الفاء
للتعقيب في الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اي جميع الازمنة او جميع انواع

Copyright © King Saud University